مجلة العلوم الإنسانية —— عدد 34 - ديسمبر2010، ص.ص.239- 250

الوضع الراهن للجامعة الجزائرية

ملخص

تعتبر الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تلعب دورا بارزا في تطوير المجتمع وتنميته، ونجاح هذه المهمة مرهون بقيام حوار بين الجامعة والمجتمع من خلال فتح باب التفاعل مع مشكلاته وقضاياه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... هذا الحوار يساعد الجامعة على أداء دورها المتمثل في المساهمة في تطوير المجتمع من خلال تكوين الإطارات العلمية وتزويدهم بقاعدة معرفية وعلمية تمكنهم من المساهمة الفعلية في ذلك التطوير، وبالتالي خدمة المجتمع.

إضافة إلى ذلك يساعد ذلك الحوار الجامعة على تحسس مشكلات المؤسسات الاجتماعية الأخرى والعمل على إيجاد حلول لها من خلال البحث العلمي الذي ينجزه أساتذة الجامعة وطلبة الدراسات العليا.

د. الطاهر بلعيور

كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية
جامعة جيجل
الجزائر

مقدمة

تعتبر الجامعة مؤسسة اجتماعية أكاديمية علمية تعليمية تربوية ثقافية، أنشأها المجتمع لخدمته وتقع على عاتقها مهام رائدة، وأدوار عليا ينبغي أن تحققها في المجتمع . وهي مؤسسة تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها ، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية. من هذا المنطلق،ينظر إليها على أنها جسر لمعظم أفراد المجتمع إلى الدخول إلى معترك الحياة العملية والإسهام في خدمة مجتمعهم.

إن الجامعة تخدم المجتمع من خلال تكوين الإطارات ذات المهارات العلمية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة العلمية في حل المشكلات المجتمعية، وإحداث التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي. والجامعة تخدم المجتمع

Résumé

L'université joue un rôle fondamental dans le développement de la société. Cet article traite des obstacles qui empêchent l'université algérienne de remplir ses deux principales missions: d'une part, dans la production scientifique, d'autre part dans la formation des cadres de demain.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2010

كذلك عن طريق البحث العلمي وتوظيفه لإحداث الرقي الاجتماعي[1] ، زيادة على هذا تلعب الجامعة دورا تثقيفيا اجتماعيا وطنيا من خلال تثقيف المواطنين وتحفيزهم على الإبداع والتجديد والتأليف، ونشرها للأعمال العلمية والثقافية وتنظيمها للدورات التدريبية وعقدها للملتقيات العلمية والمهرجانات الثقافية، وإقامة شراكة مع المجتمع بواسطة اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الإجتماعية الأخرى .

من هذا المنطلق يمكن النظر إلى الجامعة على أنها أداة أساسية من أدوات التنمية، وهي ثروة لا تقدر بثمن. ونتيجة لقناعتنا الراسخة بالدور الذي تلعبه الجامعة داخل المجتمع يمكننا القول : إن أردت أن تبنى لسنة فابن مصنعا وإن أردت أن تبني للمستقبل فابن جامعة توكل لها مهمة حل مشاكل وهموم المجتمع، ومعرفة احتياجات سوق العمل، وبالتالى تحديد نوع المهارات والخبرات الفنية التي يحتاجها المجتمع والتي توكل لها مهمة تطويره اجتماعيا واقتصاديا وعسكريا . في هذا السياق يقول بسمارك إن المعلم الألماني هو الذي مكن من احتلال باريس، وليس الجيش .وهي إشارة إلى الدور الذي لعبه المعلم وهو يعتبر منتوج الجامعة.أكثر من هذا يمكن القول أن الجامعة ومراكز البحث هي التي مكنت أمريكا من احتلال العراق،هذا الاحتلال لم يتم بأسلحة تقليدية بل بأسلحة جد متطورة، وهي لم تكن هبة إلهية لكن أنتجتها الجامعة الأمريكية ومراكز البحث. وإذا كان هذا واقع الجامعة الأمريكية فما هو واقع الجامعة الجزائرية؟

هل تلعب دورا مهما في تنمية المجتمع الجزائري من خلال منتوجها ؟سوف نحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال رؤية موضوعية لواقع الجامعة الجزائرية.

الجامعة والمجتمع

لقد ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي مجتمعا منهارا على جميع الأصعدة وكان لزاما على الدولة الجزائرية الحديثة تطوير المجتمع، لذلك وضعت العديد من الإستراتيجيات لبلوغ دلك الهدف ،ومن بين تلك الإستراتيجيات بناء الجامعات ،قناعة منها بالدور الذي تلعبه الجامعة في العملية التنموية .في هذا السياق ثم إنشاء العديد من الجامعات والمراكز الجامعية، حتى أصبح خلال سنة 2009 وجود جامعة أو مركز جامعي على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن تقريبا.

إن هذا الإنتشار الجغرافي الواسع للجامعات الجزائرية واتصال الجامعات بمجتمعاتها ينتظر منه تقديم مجموعة من الأدوار والخدمات للمجتمع خصوصا في ظل التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، فهي مطالبة بوضع كل إمكانياتها المادية و البشرية في خدمة المجتمع العام،و في خدمة المجتمع المحلي، وينتظر من الجامعة أيضا معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع المحلي الذي توجد فيه الجامعة، ونعني بهذا اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف البيئة الاجتماعية المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها

وخصوصياتها الاجتماعية.

إن أهم المسلمات التي تقوم عليها العلاقة بين الجامعة والمجتمع هي الترابط بحيث لا ينفصلان عن بعضهما البعض، بل يكمل أحدهما الآخر وكل طرف يقوم بوظيفة ودور لصالح الآخر، وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي متغيرة، وتتدخل العديد من الظروف والتغيرات العالمية والوطنية والمحلية في فرضها وتحديدها، نتيجة أن المجتمع يغير من حاجاته ورغباته ومواجهته لحاجات جديدة، مما يفرض على الجامعة الاستجابة لتلك الحاجات، وهذه الحاجات قد تتعلق بمشاكل البيئة أو الصحة أو الخدمات أو بعض الرغبات التي ليست من اهتمام المجتمع في السابق.

وإذا كانت الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت سائدة خلال السنوات الأولى من الاستقلال دفعت بالدولة إلى التحديد المسبق للعلاقة بين الجامعة والمجتمع، غير أنه في ظل التحولات العالمية الراهنة، و في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري، وفي ظل تسارع وتيرة العولمة، أصبحت تلك العلاقة بين الجامعة والمجتمع غير محددة مسبقا، بل هي تخضع لعملية تفاوض ومساومة، وكل طرف يريد أن يفرض نفسه على الآخر وهنا يمكن أن نتساءل :هل الجامعة تمتلك القوة التي تمكنها من قيادة المجتمع؟

إن قوة الجامعة تتجسد فيما يلي:

- قدرة أساتذتها على تلقين المعرفة وتزويد خريجي الجامعات بالكفاءة العلمية التي تمكنهم من فرض أنفسهم داخل المجتمع .

- قدرة خريجي الجامعة على إحداث التغيير داخل المجتمع وفرض أنفسهم مما يكسبهم إحترام وتقدير الفئات الاجتماعية الأخرى .

- النوعية الرفيعة والكمية الهائلة للبحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية ومراكز البحث وقدرته على تطوير المجتمع وحل مشكلاته.

- قدرة الجامعة على تلبية حاجيات سوق العمل الآنية والمستقبلية بالإطارات المؤهلة علميا وعمليا بشكل يتناسب وطبيعة تغير المهن.

إن هذه النقاط تعتبر بمثابة منتوج للجامعة و قوتها تتوقف على قوة ذلك المنتوج الذي يمكنها من فرض نفسها داخل المجتمع وأداء دورها الكامل في عملية التغيير الاجتماعي و بالتالي خدمة المجتمع [2] ،ولايتم ذلك بدون تحقيق التفاعل بين الجامعة والبيئة الاجتماعية. وقد اعترف الكثيرمن المنظرين والمربيين والسياسيين، بوجوب وجود علاقة إيجابية وقوية بين الجامعة والمجتمع ،لأن الجامعة تقوي المهارات وروح الابتكار عند الفرد، حيث ينتظر منها أن تلعب دورا فعالا في عملية الرقي الاجتماعي، وتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وخلق فرص العمل للأفراد، والرفع من مستوى معيشتهم.

ينتظر المجتمع من الجامعة عدم الاكتفاء بتخريج إطارات يحلون محل المتقاعدين والمتوفين، بل أكثر من ذلك حيث يجب على الجامعة القيام بدراسة المشاكل، وتحديد الحاجات والمهارات والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها. وإذا لم تقم الجامعة بمعالجة مشاكل المجتمع وعيوبه ونقائصه فلا فائدة منها . إذ يجب على الجامعة أن تؤثر في المجتمع، بل يفترض أنها تقوده ولا تخضع لهيمنته وتتحمل مسؤولياتها في العملية التنموية. ونجاح الجامعة في أي مجتمع من المجتمعات مرهون بمدى تفاعلها معه والاقتراب منه، وهذا ما يمكنها من كسب القوة التي تمكنها من قيادة المجتمع.

غير أن النظرة الأمبيريقية النقدية لواقع الجامعة الجزائرية يدفعنا إلى القول أن ميزان القوة في تلك العلاقة التفاوضية بين الجامعة والمجتمع ليس في صالح الجامعة لمجموعة من الأسباب يمكن ذكرها من خلال العناوين التالية:

- حصار الجامعة للمجتمع:

إن المهمة الأساسية للجامعة هي خدمة المؤسسات الاجتماعية الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...، والكل يعرف أن الكثير من تلك المؤسسات تعرف مشاكل تقف عائقا أمام تطورها .غير أن هذه المؤسسات لا تبادر بالاتصال بالجامعة ومراكز البحث وعرض مشكلاتها على الطلبة والباحثين لاتخاذها كمواضيع للدراسة وإيجاد الحلول لها وهذا ما يمكن أن نسميه بحالة اللاحوار بين الجامعة والمجتمع.

إن انعدام الحوار بين الجامعة والمجتمع يقف عائقا أمام دراسة الكثير من المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ...، وهذا ما يؤدي حتما إلى التقليص في أداء إنتاجية هذه المؤسسات، ويؤدي إلى اتساع الفجوة بين الجامعة والتحديات المجتمعية المتزايدة، ويقلل من الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع. هذه الوضعية تزيد من الشكوك المجتمعية في قدرة الجامعة الجزائرية على تطوير القطاع الصناعي والإنتاجي والخدماتي داخل المجتمع.

إن الوضعية السليمة هي انفتاح الجامعة والمجتمع على بعضهما البعض، وإيجاد جسور للتواصل بينهما مما يسهل من ربط البحث العلمي باحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدماتية وتبادل المعلومات بينهما كما هو الشأن في المجتمعات الغربية التي أدركت قيمة الحوار بين الجامعة والمجتمع .

ويعتبر إغلاق الكثير من المؤسسات الاجتماعية أبوابها أمام الطلبة والباحثين تعبيرا على عدم اعتراف تلك المؤسسات بمنتوج الجامعة المتمثل في الكفاءة التي يحملها خريجوها [3] . فالكثير من المؤسسات الاقتصادية تفضل الخبرة والاستشارة الأجنبية على الوطنية، ومكاتب الدراسات الأجنبية والإطارات الغربية على الوطنية.

هذا الحصار الذي فرضه المجتمع على الجامعة أضعف من مكانتها داخل

المجتمع .وللتغلب على هذه الوضعية يجب على الجامعة الجزائرية مراجعة أهدافها وهياكلها على النحو الذي يتوافق مع جذرية التحولات ومغازيها، إذ أن التطورات السريعة والمتسارعة في التكنولوجيا ومطالب السوق مصحوبة بالطبيعة المتغيرة للتكوين الاجتماعي الجزائري تقتضي اتساعا ومرونة في المهارات والتوجهات أكبر بكثير من ذي قبل[4].زيادة على هذا ينتظر من الطالب والأستاذ الجامعي والباحث كسر طوق الحصار الذي حاول المجتمع فرضه على الجامعة وبالتالي كسر إنغلاق المجتمع على نفسه من خلال دراسات علمية موضوعية تكون كبداية لكسب الجامعة القوة، مما يساعدها على فرض نفسها على المؤسسات الاجتماعية الأخرى وبالتالي المساهمة الفعلية في إحداث التغيير الاجتماعي .

إن تطور المجتمعات الغربية لم يأت من العدم، بل جاء نتيجة مجهودات كبيرة قامت بها المؤسسات الجامعية انطلاقا من ترصد احتياجات المجتمع، وهذا ما نعتقد أنه غائب في الحالة الجزائرية، وهذا باعتراف رئيس الجمهورية الذي دعا في افتتاحه للموسم الجامعي 2001-2002 إلى ضرورة اهتمام الجامعة بمشكلات المجتمع، مثل مشاكل الماء، الصحة، البيئة، الغذاء، والأمن... وأشار إلى أن الجامعة مطالبة بتزويد المسؤولين السياسيين بالأفكار والتحليلات والاقتراحات التي تنير اختياراتهم السياسية ،كما يجب عليها أن تسبق الأحداث و تمهد الطريق نحو المستقبل [5]. كما أردف قائلا « يجب على الجامعة أن تنصت إلى متطلبات المجتمع و تولي أهمية خاصة للمؤسسات الاقتصادية [6] ».

إن هذا الاعتراف الرسمي الصادر عن رئيس الجمهورية يعتبر بمثابة دعوة إلى حوار حقيقي بين الجامعة والمجتمع وكسر ذلك الحصار الذي يفرضه المجتمع على الجامعة والذي وقف عائقا أمام دراسة بعض المواضيع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، والنظر إلى الجامعة على أنها تمكن من كشف ضعف المؤسسات المجتمعية فالبورجوازية الجديدة التي ليس لها جذور تاريخية تحاصر الجامعة لكي لا تتمكن من معرفة طريقة كسبها وإدارتها لتلك الثروة، اللصوص، متعاطو المخدرات والمساجين يرفضون أن تكون تصرفاتهم وسلوكاتهم في موضع تقويم ويرفضون الإفصاح عن أعمالهم حتى لا يسهل غزوهم من طرف أجهزة الدولة [7].

ترفض المؤسسات الاقتصادية الصناعية والتجارية كذلك من جهتها أن تكون إدارتها في موضع تقويم علمي.

لقد تعددت العوامل التي أوصلت الوضع إلى ما هو عليه و يمكن ذكر بعضها:

- عدم معرفة الجامعة للطلب الاجتماعي .
- تزويد الجامعة للمجتمع بإطارات يغلب عليها التكوين النظري .
- عدم مسايرة التكوين الجامعي للتطور التقني الذي يعرفه المجتمع.

- غياب البحث التطبيقي الذي يسعى إلى دراسة مشكلات المجتمع و مؤسساته والعمل على حلها.

- البحث العلمي:

البحث العلمي من القضايا الأساسية التي نالت اهتمام الكثير من بلدان العالم النامي والمتطور على حد سواء، حيث بذلت مجهودات كبيرة في سبيل الرفع من مستوى أداء الباحثين، ونتيجة لإدراكهم بأهميته في حياة الدول أصبح من الأولويات بل ومن المطالب القومية في جميع السياسات العامة في سائر المجتمعات البشرية. هذه الأخيرة تعلق آمالا كبيرة على مؤسساتها الاجتماعية للعب دور في تطويرها ورقيها ومن بين تلك المؤسسات الاجتماعية الجامعات التي تقوم بعدة وظائف لصالح المجتمع.

ويعد البحث العلمي أحد الوظائف الأساسية الرئيسية للجامعة، وهو منتوج لا يقدر بثمن نتيجة الحاجة المجتمعية الماسة إليه خصوصا في وقتنا الراهن الذي يعرف سباق عالمي محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المؤدية إلى رفاهية الإنسان وتقدمه الاجتماعي.

كما يعتبر البحث العلمي ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في كافة ميادينها، وأنه السمة البارزة للعصر الحديث. وأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن تطورها وازدهارها يعودان إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية. من هذا المنطلق أعطت عناية كبيرة للبحث العلمي، فزودت القائمين عليه بالوسائل المادية والبشرية على اعتبار أن الدول المدركة لأهمية البحث العلمي ترفض أي تقصير، لأنها تعتبر أن نتائج البحوث العلمية هي دعامة أساسية لنموها وتطورها.

ويمكن القول أن البحث العلمي في وقتنا الراهن أصبح واحد من المجالات الهامة التي تجعل الدول تتطور وتتغلب على كل المشكلات التي تواجهها بطريقة علمية ويسهم في العملية التجديدية التي تعرفها المجتمعات التي تحاول بلوغ السعادة والرفاهية الاجتماعيتين وتطور الدول الصناعية وسيطرتها على الأسواق العالمية مرده إلى نجاحها في تسخير البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال رسم سياسات علمية وتقنية فعالة وشاملة ،تعززها استثمارات مالية ضخمة توجه للبحث العلمي.

إن المتتبع لدور الجامعات الجزائرية في مجال البحث العلمي، يرى أن هناك اهتماما سواء كان على مستوى الدولة أو على مستوى الوحدات العلمية في تلك المؤسسات الجامعية، إلا أن هذا الاهتمام لم يصل حتى الآن إلى مستوى طموحات خططنا التنموية،فهناك الكثير من التصورات و التساؤلات التي تطرحها تلك الخطط لم تجد طريقها بعد للبحث والدراسة،كما يوجد الكثير من القضايا التربوية والاجتماعية و الاقتصادية والنفسية مازالت تبحث عن حلول علمية.

إن أغلب البحوث التي تنتجها الجامعة الجزائرية هي عبارة عن دراسات جامعية

قدمت لنيل شهادة علمية أو ترقية أكاديمية،و بعدها تأخذ تلك الدراسات- وللأسف- طريقها التقليدي المعتاد إلى رفوف المخازن، وبدلا من تحويلها إلى خطط عمل ومشروعات على أرض الواقع تطويها الأتربة والغبار والنسيان. هذه البحوث والدراسات القيمة وعلى قلتها في المجالات العلمية والصناعية التي تملأ مخازن المكتبات الجامعية الجزائرية هي عبارة عن ولائم مجانية للقرصنة، ولو تم تطبيقها لغيرت الكثير من الأشياء وعالجت الكثير من المشكلات، وهذا يعود إلى غياب آليات وقنوات لتحويل تلك الدراسات إلى الواقع العلمي على عكس الجامعات الغربية.

إن مساهمة الجامعة في تطوير المجتمع لا يقاس بعدد الجامعات ولا بعدد الطلبة والأساتذة، بل تقاس بإعداد البحوث العلمية، وهذا ما أعتقد أن الجامعة الجزائرية تعانيه. والكثير منا يطرح عليه الطلبة مسألة النقص الفادح للإنتاج العلمي الجزائري ولابد من الاعتراف بذلك النقص.أين البحوث التي تناولت المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر؟ أين هي الدراسات التي تناولت الأسباب التي أوصلت المجتمع الجزائري إلى ما هو عليه؟

إن حوالي 80 % من إنتاج أساتذة الجامعة الجزائرية هي عبارة عن كتب تحاول أن تعرف ببعض الفروع العلمية وطرق البحث فيها ونظرياتها، أوهي عبارة عن ترجمة للمعرفة العلمية الأجنبية، وبعض الدراسات الميدانية التي قدمت لنيل شهادة علمية والكثير منها عبارة عن دراسات قطاعية أو محلية (بحوث، أجريت في مؤسسات، قرية، مصنع، مدينة)و نادرا ما يحاول القائم بهذه الدراسة ربطها بسياقها المجتمعي العام [8]. وهو مؤشر قوي على تدني كفاءة الجامعة الجزائرية، وقلة إنتاجيتها المعرفية، مما أدى إلى ضعف عائدها الاجتماعي، وهذا ما أفقد الجامعة قوتها في التغيير داخل المجتمع.

فرغم وجود العديد من الباحثين والأساتذة وطلبة الدراسات العليا، إلا أن قلة إنتاجهم العلمي والمعرفي جعل هذا الوجود هامشيا، وجعل فاعليتهم في التأثير على المجتمع محدودا إن لم يكن منعدما. إن هذه الوضعية غير الصحية وغير الطبيعية التي يمر بها البحث العلمي في الجزائر لا تتعلق على الإطلاق بمحدودية القدرة العلمية للأستاذ و الباحث والطالب،ولا يعني عدم وجود باحثين نوابغ في الجزائر، أو تخلف الإنسان الجزائري وعدم قدرته على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، والدليل على ذلك أن الأساتذة والباحثين الجزائريين استطاعوا أن يفرضوا أنفسهم في الجامعات ومراكز البحث الغربية.

وهذا دليل على أن الباحث الجزائري يستطيع أن ينتج وينافس في مجال البحث العلمي إذا توفرت له البيئة العلمية والاجتماعية الصالحة والمناسبة مع البيئة البحثية الضرورية للقيام بالبحث العلمي.

هذه الوضعية الصعبة التي يمر البحث العلمي في الجزائر هي ليست حالة أبدية، وإنما هي حالة يمكن تجاوزها بتضافر جهود مختلف المؤسسات الاجتماعية للتغلب

على أهم الأسباب التي تقف عائقا أمام تطور البحث العلمي، وهذه الأسباب مرتبطة بعناصر البحث العلمي وتتمثل في :

- الباحث: ويمكن حصر معوقات البحث العلمي في الجزائر المتعلقة بالباحث في النقاط التالية:

أ- من المتعارف عليه أن أهم وظائف الجامعة هي التدريس والبحث العلمي، والجامعة الجزائرية تركز على التدريس أكثر من تركيزها على البحث العلمي نتيجة للأعداد الهائلة من الطلبة مقارنة بعدد الأساتذة. فالأستاذ يمضي معظم وقته في التدريس والإشراف على الرسائل والأطروحات الجامعية ومناقشتها ولا يجد الوقت الكافي للقراءة والبحث.

ب- انخفاض مرتبات الأساتذة الجامعيين، مما يدفعهم إلى تدريس الساعات الإضافية فيجد الأستاذ الجامعي نفسه أيام الأسبوع كلها مشغولا بالتدريس وليس بالبحث.

ج- عدم التركيز على برامج الدراسات العليا التي تعتبر المحرك الأساسي للبحث العلمي.

د- هجرة العقول أو نزيف الأدمغة، وهو بمثابة نقل معاكس للتكنولوجيا على اعتبار أن هذه الأدمغة هي القاعدة الأساسية لتطوير وتقدم العلوم والتكنولوجيا.وهي ظاهرة سلبية أدت إلى خسارة الكفاءات العلمية المعول عليها في عمليات البحث و التطوير وتخطيط العملية التنموية [9]. هذه الهجرة هي نتيجة حتمية للظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الأستاذ الباحث،مما أفقد الباحثين الجدد عدم التواصل مع تلك الكفاءات العلمية.

هـ- البحث العلمي في الجامعة الجزائرية أكاديمي، ومن أهم دوافعه الترقية العلمية من رتبة جامعية إلى رتبة جامعية أعلى، ولا نجد إلا نسبة ضئيلة تمارس البحث العلمي للرغبة في زيادة المعرفة العلمية.

و- ضعف التوجه البحثي لحاملي شهادة الدكتوراه، فبعد حصولهم على الشهادة العلمية والرتبة الجامعية يتخلون على البحث العلمي ويتفرغون للتدريس فقط.

- الإمكانيات البحثية : وتتمثل هذه المعوقات في :

- قلة مخابر البحث وغياب محفزات مادية تشجع الأساتذة والباحثين على اعتماد مخابر بحث جديدة، نتيجة عدم وجود فرق في منحة البحث بين الأساتذة المنخرطين في فرق البحث دون المخابر، وبين المنخرطين في المخابر، إذ أن كلاهما يتقاضى نفس المنحة، وهذا لا يشجع على إنشاء مخابر البحث وانخراط أصحاب فرق البحث فيها.

- عدم توفير التمويل المالي اللازم واعتماد الباحثين على ما تقدمه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ميزانيتها وغياب دور القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير في الجزائر وعدم مشاركته في الاتفاق على البحث العلمي. علما أنه في الدول المتقدمة يضطلع القطاع الخاص بتمويل معظم عمليات البحث والتطوير، وذلك من خلال خلق مختبرات صناعية داخل المؤسسات والشركات الكبرى لتمويل مشاريع البحث التي تجري في الجامعات ومراكز البحث.

- ضعف المكتبات وقدم المراجع والمصادر التي تحتويها.

- عدم وجود علاقة صحيحة مبنية على الاتصال والحوار بين الجامعات ومراكز البحث والوحدات الإنتاجية، نتيجة عدم ثقة المؤسسات الاجتماعية في قدرة المؤسسات البحثية والإطارات المحلية على معالجة مشكلاتها .

- غياب البيئة البحثية وقلة اهتمام الجامعات بها .

- قلة المجلات والدوريات العلمية المتخصصة .

هذه الوضعية الصعبة التي يمر بها البحث العلمي في الجزائر ليست في صالح الجامعة ولا المجتمع وهي وضعية مرضية وعلاجها يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الراديكالية التي من شأنها أن تقوي البحث العلمي، وهذه الإجراءات لا تتم في يوم وليلة نظرا لضخامة المشكلة، ولكن من الممكن اتخاذ عدد من الخطوات التي قد تساهم في دفع البحث العلمي للأمام. ومن أهمها أن يكون البحث العلمي من أولوياتنا السياسية والوطنية وأن يستشعر الجميع أهميته سواء على مستوى السلطة أو الشعب، وأن يدرك الجميع تقدمنا مرهون بما نصرفه على العلم والعلماء سواء تعلق الأمر بالدولة أو القطاع الخاص، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات جريئة تتمثل في :

- الاهتمام المادي بالباحث باعتباره العمود الفقري للبحث العلمي .
- تحديد رسالة الجامعة وفقا لأهدافها والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- الاستثمار في البحث العلمي، وذلك من خلال تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي على مستوى المؤسسات الجامعية ومخابر ووحدات البحث، وإقامة وحدات بحثية على مستوى المؤسسات الإنتاجية ،كما هو الشأن في المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تخصص جزءا كبيرا من ميزانيتها لإنتاج المعرفة والأفكار وتحويلها إلى سلع وأساليب إنتاج وخدمات تجارية تباع وتشتري بهدف تحقيق عائد مادي.
- إيجاد هيئات علمية تقوم بعملية التنسيق بين مخابر البحث على مستوى الجامعات الوطنية لتسهيل عملية تبادل المعلومات والخبرات العلمية والتعاون بين المخابر.
- تطبيق الصرامة العلمية في اختيار مواضيع الرسائل الجامعية والأطروحات، بحيث تعطى الأولوية للمواضيع التي تتناول مشكلات وقضايا مجتمعية والتركيز على البحوث التطبيقية الواقعية على مستوى المؤسسات والإدارات ونشاطات الدولة مع نشر نتائج تلك الدراسات.

- إيجاد قناة للإتصال بين المؤسسات الحكومية والخاصة ومركز البحث والجامعات من جهة أخرى،لتسهيل عملية تمرير هذه المؤسسات احتياجاتها البحثية لمراكز البحث والجامعات الوطنية مع توفير الدعم المالي الذي تتطلبه تلك الأبحاث.

- توفير المناخ الأكاديمي ومناخ البحث العلمي للكفاءات العلمية الموجودة بالجامعة وذلك من خلال خلق ظروف متساوية في جانب العمل الأكاديمي بين جميع الجامعات، مما قد يسهم في عملية البحث العلمي في الاتجاه المحدد له والذي تتطلع إليه جميع قطاعات المجتمع المستفيدة من ذلك حتى تتمكن من رفع أدائها الوظيفي للوصول إلى الغايات التنموية المرجوة.

- وضع سياسة وطنية وخطة إستراتيجية للبحث العلمي، فالبحث العلمي يجب أن يعتمد على التخطيط والموضوعية و ليس على الارتجال و العفوية.

خاتمة

إن حاجة المجتمع الجزائري إلى الجامعة شيء ضروري و مؤكد، فهو يحتاج إلى المعرفة العلمية و الإطارات البشرية والبحث العلمي وتوظيفهم لتطويره وترقيته.

غير أن الطريقة أو الشكل الذي تعمل به الجامعة الجزائرية الآن لا يصب في مصلحة المجتمع الذي عرف تغيرات وتطورات مختلفة في جميع الميادين، وهذا ما أدى وسيؤدي مستقبلا إلى تغيير في طبيعة المهام المطلوبة من الجامعة تماشيا مع التحولات الكمية والكيفية التي يعرفها المجتمع،فهي مطالبة بأن تواكب الاقتصاد الجديد وهو اقتصاد عالمي بحيث أصبح الاستثمار والإدارة والاتصال والأسواق والمعلومات...كلها يتم تنظيمها خارج حدود الوطن.

من هذا المنطلق الجامعة الجزائرية الآن مطالبة بمواكبة هذه التغيرات وهذا يتطلب منها مراجعة أهدافها و هياكلها على النحو الذي يتوافق مع جذرية هذه التحولات ومغزاها [10]. وهذا يتطلب بدوره إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها ووظائفها وذلك لتحقيق المطالب التي تمليها التنمية، وإشباع رغبات الأفراد داخل المجتمع.

في ضوء ما تم تناوله سابقا، يمكن إلى أن نخلص أن أزمة الجامعة الجزائرية تكمن في علاقتها بالمجتمع وسوق العمل على وجه الخصوص. فمنذ التسعينات عانت الكثير من المؤسسات الاقتصادية الكثير من المشكلات وهبط أداؤها وإنتاجيتها مما زاد الفجوة بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية نتيجة عدم تقديم الجامعة لتلك المؤسسات خدمات، مما زاد في الشكوك حول قدرة الجامعة على التطوير والتغيير داخل المجتمع.

وأصبحت تكلفة الجامعة وجودة منتوجها أهم المسائل المطروحة للنقاش على المستوى الأكاديمي والسياسي والاجتماعي نتيجة التناقض الصارخ بين الميزانية الضخمة المرصودة لقطاع التعليم العالي في المقابل غياب الدور الحي الفاعل للجامعة في مجتمعها كمركز للبحث العلمي وخميرة للتغيير ومولدة للتقدم.

وفي ضوء هذا الواقع لا بد لنا أن نعترف بأن نمونا الاقتصادي لا بل بقاءنا ذاته مهددا للغاية ما لم نعمل بجدية وبفكر جديد وجهد فعال على تغيير أحوالنا لتلائم الواقع العالمي الجديد في عالم لا بقاء فيه إلا للأقوى علميا وتكنولوجيا واقتصاديا، وهذا لا يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة للجامعة ،عن طريق منتوجها المتمثل في نوعية خريجيها والبحث العلمي والاعتماد عليهما في تطوير مجتمعنا، وإحداث النقلة النوعية في المحيط المجتمعي، ويتم ذلك من خلال خلق رؤى وروح جديدة واستعادة الثقة في الجامعة الجزائرية لتمكينها من قيادة المجتمع وليس هذا بمستحيل.

المراجع

1- ابراهيم عبد الرافع السمادوني، سهام ياسين أحمد، تفعيل دور هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 127 أكتوبر 2005، ص17.
2- محمد منير مرسي، التعليم الجامعي المعاصر قضاياه واتجاهاته، دار النهضة المصرية، القاهرة 1977، ص 24.
3- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتحرر بالجزائر، مركز البحوث العربية القاهرة ط1 ،1999، ص 155.
4- التهامي ابراهيم، أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر العدد 04 أفريل 2003، ص51.
5- صالح فيلالي، ملاحظات عامة حول سياسات ديمقراطية التعليم، البحث العلمي والجزأرة، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، العدد 05 ، جانفي 2004 ، ص82.
6- نفس المرجع ص82.
7- عنصر العياشي، أزمة أم غياب علم الاجتماع، مجلة المستقبل العربي عدد 137، جوان – جويلية 1990، ص ص37- 39 .
8- عنصر العياشي، أزمة أم غياب علم الاجتماع، مرجع سابق، ص43.
9- محمد رشيد الفيل، البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، دار مجدلاوي، عمان الأردن ط1 2000 ، ص51.
10- التهامي ابراهيم، مرجع سابق ص51.